تمكين المد في "آتى" و"آمن" و"آدم"

للعلامة مكي بن أبي طالب القيسي

* تحقيق الدكتور / أحمد حسن فرحات

مقدمة التحقيق

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له وليّاً مرشداً . ونصلي ونسلِّم على خير خلقه وخاتم رسله سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه ومن سلك طريقه وترسَّم خطاه إلى يوم الدين ، وبعد :

فهذا كتاب « تمكين المدّ في آتى ، وآمن ، وآدم ، وما أشبهه » يأخذ طريقه إلى النور بعد أن لبث في كهفه نحواً من ألف سنة ، وكنت قد عثرت على نسخة خطية منه ـ بطريق العرض ـ عام ١٩٧٠ م حينما كنت أتفحص نسخة خطية من كتاب « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة » في دار الكتب المصرية ، وكانت برقم /٢٠٧/ تفسير تيمور ، وقد ألحق بها كتابان للمؤلف هما :

« شرح كلّا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهنَّ في كتاب الله تعالى » و« تمكين المد في آتى وآمن وآدم وما أشبهه » وقد كانت فرحتي بهذا الاكتشاف كبيرة لأنني حصلت على كتابين للمؤلف مكي بن أبي طالب القيسي ـ الذي كنت أُعِدُّ

---

* يشتغل حالياً وظيفة استاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ـ جامعة الكويت حصل على شهادة الدكتوراة سنة ١٩٧٣م . من جامعة الأزهر له جملة من المؤلفات منها :
ـ نظرات فيما أخذه ابن الشجري على مكي في مشكل اعراب القرآن .
ـ الأمة في دلالتها العربية والقرآنية .
ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة .

دراسة عنه وعن تفسيره .

وقد قمت بعد ذلك بتحقيق الكتاب الأول وصدر عن دار المأمـون للتراث بدمشق عام ١٩٧٨ م .

وأما كتاب « تمكين المد » ـ هذا ـ فقد تأخرت في تحقيقه ونشره أملاً في الحصول على نسخة خطية ثانية تفيدني في تصحيح النسخة الخطية التي حصلت عليها من دار الكتب نظراً لأن ناسخها قد حرَّف وصحَّف كثيراً من كلماتها . ورغم أن فهارس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية في القاهرة تشير إلى وجود نسخة أخرى في المعهد وتحت رقم (مدنيه /١١٦/ ٢٢٣) وفي ١٣ ورقة قياس ١٨,٥ × ١٤ سم بخطٍ حسنٍ على يد أبي الوفاء عـلي بن ابراهيم بن عمـران بن الصابوني ، إلا أنه تَبيَّنَ بعد الرجوع إلى المعهد أن النسخة قد فقدت .

وبعد أن ضعُف الأمل في الحصول على نسخة أخرى قَرّرْتُ أن أُحَقِّق الكتاب عن النسخة الخطية الوحيدة مستعيناً بـالله على تقـويم نص الكتاب وتحـريره من التصحيف والتحريف ، وقد بذلت في ذلك ما أستطيـع من الجهد ، وأحمـد الله سبحانه أن وفقني إلى تقديم نص الكتاب على الوجه الصحيح المرضي .

وقد لاحظت أن المؤلف جعل كتابه في فقرات ـ سمّاها فصولاً ـ دون أن يضع لها من العناوين ما يدلُّ على مراده منها ، مما اقتضاني أن أستنبط لكل فصل العنوان المناسب له المعبر عمّا جاء فيه ، وقد وضعت ذلك ضمن عارضتين [ ] ليعلم أنه ليس من عمل المؤلف .

كذلك وجدت الحاجة ماسَّةً إلى ضبط كثير من الكلمات بالشكل ، نظراً لدقة الموضوع وتسهيلاً على القارىء ، كما قمت بالترجمة للأعلام المذكورين في الكتاب ، وعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور ، وتخريج الأحاديث الشريفة ، كما ذكرت في الحواشي من التعليقات ما يحقق فائدة أو يسهم في توضيح غامض أو بيان مشكل .

موضوع الكتاب وسبب تأليفه :

موضوع الكتاب هو « تمكين المدِّ في آتى وآدم وآمن وأشباهها » وقد يستغرب الإنسان للوهلة الأولى أن يُفْرَدَ مثلُ هذا الموضوع بكتاب خاص دون كتب القراءات ، غير أن هذا الاستغراب لا يلبث أن يزول حين نعلم أن تأليف هذا الكتاب جاء نتيجةً للشُّبَه التي أثارها بعض الناس في عصر المؤلف حول تمكين المدِّ في « آتى وآمن وآدم وأشباهها » وكما تدل على ذلك مقدمة المؤلف التي جاء فيها : « سألت نفعنا الله وإياك عن تمكين المد في « آمن وآتى وآدم وشبهه » وذكرتَ أن قوماً اعترضوا على الطلبة المبتدئين في مدِّ ذلك فَيُلْبسون عليهم قراءتهم ويورثونهم الشَّكَّ فيما قرؤوا به ، وذكرتَ أن أكثر ما يعترضون به أن يقولوا : « من مدَّ آمن وآتى وشبهه فقد أخرجه من حيّز الخبر إلى حيِّز الاستفهام » ، وأنا أُبين لك فساد ذلك الاعتراض خاصة دون غيره من الاعتراضات ، إذ قد وصل إليَّ في هذا المدّ من الاعتراضات أشياء كثيرة ، وقد نقضتها وجعلتها مرفوضة في جزأين وتأخرت عن إعلان ذلك وإشهاره ولنقض جميع ما يعترضون به ، فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت ، وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى . فأفرد هذا الكتاب لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد « آمن وآتى وآدم » وشبهه ، إذ ذلك غرضك وإذ أكثر مَن يعترض ممن لا فهم له ولا دراية إنما يعترض بالاستفهام لِيُلْبسَ على الطالبين القرآن ويوردَهم مورد الشك فيما قرؤوا .

فتأليف الكتاب إذن كان لحاجة ملحَّةٍ في عصر المؤلف ، ولم يكن من باب الترف العلمي الذي يوحي به عنوان الكتاب ابتداءً ، ويبدو أن تلك الاعتراضات التي أثيرت حول هذا الموضوع قد تركت آثاراً عملية على طلبة القرآن وشككتهم في صحة قرءاتهم ، فكان لابد من مثل هذا الكتاب الذي يضع حدّاً لتلك البلبلة التي أثارها أولئك المعترضون على تمكين المد في « آتى وآدم وآمن وأشباهها » وأن هذا التمكين ـ في زعمهم ـ يخرج المد من حيّز الخبر إلى حيز الاستفهام .

وكلام المؤلف في مقدمته يشير إلى كتب أُخَر ألّفها في نقض اعتراضات أخرى

على هذا المدِّ ـ غير الاعتراض بالاستفهام ـ ، ولم يبين لنا أسماء هذه الكتب ، إلَّا أنَّ الرجوع إلى ثبت كتب المؤلف يكشف لنا عن كتابين لهما علاقة بالموضوع وهما :

ـ الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدِّ لورش ـ ثلاثة أجزاء ـ .
ـ وجوه كشف اللَّبسْ التي لبَّس بها أصحاب الإنطاكي في المدِّ لورش .

وهذا كُلُّه يدل على أن هناك معركة قد فتحت حول هذا المدِّ مما اقتضى من المؤلف أن يشمر عن ساقه وأن يخوض غمارها بقوة ، وأن يقطع ألسنة المعترضين والمشككين بما آتاه الله من سعة العلم وقوة الحجة والبيان .

نسبةالكتاب إلى مؤلفه :

لم يرد اسم الكتاب ضمن الكتب التي ذكرها المترجمون لمكي أو التي تحدثت عن كتبه وآثاره ، كذلك لم نجد إشارة أو إحالة من المؤلف إلى هذا الكتاب ضمن ما وصلنا من كتبه الأخرى . وهذا كله يقتضينا أن نخصّ موضوع نسبة الكتاب إلى المؤلف بهذه الفقرة محاولين التعرف على صحة هذه النسبة من خلال القرائن المتاحة .

١ ـ أولى القرائن أن هذا الكتاب جاء مع كتابين آخرين للمؤلف هما : كتاب « الرعاية لتجويد القراءة . . » وكتاب « شرح كلَّا وبلى ونعم . . » وكثيراً ما يجمع النساخ بين عدة كتب لمؤلف واحد ، وهذا يذكِّرنا بكتابي « الياءات المشددات » « واختصار القول في الوقف على كلّا وبلى ونعم » حيث جاءا متتاليين في مجموع واحد .

٢ ـ وجود نسخة أخرى من الكتاب أشارت إليها فهارس المخطوطات المصورة لجامعة الدول العربية ونسب فيها الكتاب إلى المؤلف ، وبالرغم من فقدان هذه النسخة إلّا أن ما جاء فيها من نسبة الكتاب إلى المؤلف يعضِّد هذه النسبة .

٣ ـ مقدمة المؤلف لهذا الكتاب فقد جاءت على نمط مقدماته في كتبه الأخرى من حيث قصرها أولاً ثم من حيث دلالتها على أن تأليف هذا الكتاب كان نتيجة

لسؤال وجه إلى المؤلف : « سألتَ ـ نفعنا الله وإياك ـ عن تمكين المد في « آمن وآتى وآدم » . ومثل هذا نراه في كتاب « الياءات المشددات » حيث جاء في مقدمته « وقد رغب إليَّ راغبٌ في شرح الياءات المشددات في القرآن وكلام العرب . . » ومثل هذا أيضاً ورد في مقدمة كتاب « شرح كلّا وبلى ونعم » : « وقد رغب إليَّ راغبون في تفسير كلّا وبلى . . والوقف عليهما في كتاب الله عز وجل . . » .

٤ ـ عنوان الكتاب حيث جاء على نمط عناوين كتب مكي من حيث طوله ودلالته على المقصود ، كما أشرنا إلى ذلك في كتابنا « مكي بن أبي طالب . . وتفسير القرآن » وهذا يذكرنا بكتاب « شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل » ويذكرنا بكتاب « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها » ويذكرنا بكتاب « الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه » .

٥ ـ إشارة المؤلف في مقدمة هذا الكتاب إلى أنه ردّ اعتراضات كثيرة على مدِّ ورش هذا وأنه تأخر عن إعلان ذلك وإشهاره . وهذا ينطبق على كتب المؤلف التي أشرنا إليها سابقاً وهي : « وجوه كشف اللَّبْس التي لبَّس بها أصحاب الإنطاكي في المد لورش » و « الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المد لورش » وهما كتابان ذكرتهما كتب التراجم التي ترجمت لمكي ونسبتهما إليه .

٦ ـ إشارته في هذا الكتاب إلى أن الاعتراض على هذا المد بالاستفهام نسبه بعضهم إلى الإنطاكي ودفاعه عن الإنطاكي والاعتذار له ، وأن ما فعله كان حسن سياسة منه كما أُخبر بذلك عن أقرب تلاميذه ، ولعلَّ أقرب تلاميذ الإنطاكي الذي أخبره بذلك هو أبو الطيب بن غلبون الذي روى القراءة سماعاً عن الإنطاكي كما تشير إلى ذلك كتب التراجم . ومعروف أن أبا الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون هو أحد الشيوخ الكبار الذين درس عليهم مكي

القراءات أثناء إقامته في مصر .

٧ ــ هذه القرائن وأمثالها كثير يدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه « مكي بن أبي طالب القيسي » ثم طبيعة الموضوع وأسلوب المعالجة يدلان على ذلك أيضا فالكتاب في الدفاع عن قراءة ورش وهذا الدفاع يعتمد على بيان الفروق بين الأسلوب الخبري والأسلوب الاستفهامي وذلك لأن المعترض على هذا المدّ يدّعي أن المدّ يُخْرِج الكلام من حيِّز الخبر إلى حيِّز الاستفهام . ومثل هذه المعالجات من صميم اهتمامات مكي حيث ألّف في القراءات كتباً كثيرة كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته ، وجمع في تلك المؤلفات بين الرواية والدراية ، كما أنه كان من علماء العربية البارزين كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته أيضاً وقد ألف في إعراب القرآن وإعجازه وأحكامه وغير ذلك ، ومن هنا لقبه بعضهم بالنحوي وترجم له في طبقات النحويين كما لقبه أكثرهم بالمقري لإقرائه القرآن وعنايته بالقراءات والتأليف فيها . ومن ثم قيل فيه « كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية » .

أما أسلوب المعالجة والرد فيمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين ما جاء في هذا الكتاب وما جاء في ردوده على المعتزلة والمرجئة وغيرهما من أهل الفرق في كل من كتابيه « مشكل إعراب القرآن » و« الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه »[١]

أما عدم ذكر المصادر القديمة لهذا الكتاب فلعلَّ ذلك يعود إلى أن معظم المترجمين له لم يستوعبوا كل كتبه خوف التطويل وأما عدم إشارته أو إحالته إلى هذا الكتاب في كتبه الأخرى فلعل هذا يفسَّر بأن تلك الكتب كانت سابقة لهذا الكتاب .

(١) أنظر في هذا كتابنا « مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن » : ٣٣٣ ـ ٣٤٤ .

أهمية الكتاب :

لقد شعرتُ بأهمية هذا الكتاب حينما كنت أقودم بـدراستي « مكي بن أبي طالب . . وتفسير القرآن » وليست هذه الأهمية موقوفة على طبيعة الموضوع وما ينتج عنه من آثار عملية على طلبةالقرآن الكريم فحسب وإنما للكتاب وجه آخر وهو دلالته على عقليةا لمؤلف وشخصيته النقدية وكيفية معالجته للقضايا العلمية المطروحة ، إذ من المعروف أن المؤلف ترك لنا عدداً من الكتب النقدية كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته مثل :

- ما أغفله القاضي منذر ووهم فيه في كتاب الأحكام .
- انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه .
- الانتصاف فيما ردَّه على أبي بكر الأدفوي وزعم أنه غلط فيه في كتاب «الإبانة » .
- الرسالة إلى أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش .
- إصلاح ما أغفله ابن مَسَرَّة في قراءات شاذة .

غير أن هذه الكتب كلها لم تصلنا ـ فيما بلغ إليه العلم ـ ومن هنا تأتي أهمية كتاب « تمكين المد » لأنه الكتاب النقدي الوحيد الذي وصلنا حتى الآن والذي من خلاله نستطيع التعرف على شخصية مكي النقدية . والتي لا تظهر بمثل هذا الوضوح في بقية كتبه ومؤلفاته الكثيرة . ويمكن للقارىء أن يأخذ تصـوراً أولياً عن عقليـة المؤلف وكيفية تصوره للمشكلة والخطوات التي لا بد منها لإمكان حلّها من خلال عرضنا لعناوين الفصول التي استنبطناها من الكتاب ، وهي كما يلي :

- مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب .
- فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً .
- فصل في وقوع الخبر أشبع مدّاً من الاستفهام .
- فصل في أن الْمَدَّة الثانيةا لحادثة في الوصل ـ على قراءة ورش ـ ليست للاستفهام .
- فصل في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره .

ـ فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود ـ على قراءة ورش ـ ووقوعه ممدوداً ـ على قراءة قالون ـ .
ـ فصل في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام .
ـ فصل في تساوي الخبر والاستفهام في المدّ .
ـ فصل في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب .
ـ فصل في عدم ذكر النحويين المدَّ من علامات الاستفهام .
ـ فصل في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام .
ـ فصل في أن الاستفهام أطول مدّاً من الخبر وأكثر حروفاً .
ـ فصل في أن موضع النزاع كيفية المدّ المشبع والمد الذي دونه ولا يحكم ذلك إلا المشافهة .
ـ فصل في أن المدّ لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين .
ـ فصل في الرد على من ادعى أن تقدير المدّ بالألفات على الحقيقة .
ـ فصل في أن الاستفهام يعرف بدلالةالخطاب وليس المدّ من دلائل الاستفهام .
ـ فصل لا يجوز توهُّم الاستفهام في « آمن الرسول » ممدوداً كان أو غير ممدود .
ـ فصل لا يخلو قول المعترض على مدّ « آمن الرسول » بالاستفهام من إحدى ثلاث .
ـ فصل في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مدَّ الخبر دون الاستفهام .
ـ فصل في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام ، وبين الاستخبار والتوبيخ .
ـ فصل في أن معاني الاستفهام المتعددة تعرف بدلالة الخطاب لا بالمد ـ.
ـ فصل في نسبة هذا الاعتراض إلى الأنطاكي والجواب عنه .
ـ فصل في عدم جواز المساواة في مقدار المدّ بين « قال » و « أأنذرتهم » ـ والتي يزعمها المعترض .
ـ فصل في ما يلزم مَنْ أَقَرَّ المدَّ في « أأنذرتهم » : أكان المدُّ لأنه استفهام أم لأنه أصله

همزتان ؟

ـ فصل في أن المدَّ نُقل عن ورش قراءة ونصاً في الكتب ، وترك المدّ نقل قراءة لا غير .

ـ فصل في الاعتراض على مد « شيء » و« سَوْء » .

ـ فصل في أن « شيء » أصله « فعيل » .

ـ فصل في أن « الياء » و« الواو » ـ المفتوح ما قبلهما ـ حرفا لين ، ولا يمتنع فيه المد .

ـ فصل : إما أن يكون ياء « شيء » وواو « سَوْء » ـ المفتوح ما قبلهما ـ حرفا لين أو من حروف السلامة .

ـ فصل في جواز مد « شيء » و« سَوْء » وأن تركَ مَدِّهما رواية عن أصحاب ورش .

وأترك للقارىء ـ بعد هذا البيان لفصول الكتاب فرصةً لتصور ما كان عليه المؤلف من مقدرة فائقة في مجال النقد حيث يحيط بالموضوع من جميع جوانبه . ويفترض كل الاحتمالات الممكنة ثم يجيب عليها ، كما يحسن ترتيب أفكاره ترتيباً منطقياً متسلسلاً ، فيقدم الأصول على الفروع ويجمع المسائل المتشابهة تحت أصل كلّي . ويستخدم في نقده كل ما يمكن من العلوم المتعددة في وقت واحد . وطريقته في العرض طريقةواضحة خالية من التعقيد بعيدة من الحشو ملتزمة بأدب الإسلام في المناقشة والحوار والمناظرة .

تمهيد بين يدي الكتاب :

ومما يساعد على فهم الكتاب وتقريب ما جاء فيه لأذهان القراء المعاصرين أن يلموا بشيء مما يتصل بالمد وعلله وأصوله ، ولذلك فقد عمدت إلى كتاب : « الكشف عن وجوه القراءات » للمؤلف واجتزأت منه بعض الفقرات الضرورية لتكون تمهيداً بين يدي الكتاب ومدخلاً إليه ، وفيما يلي هذه الفقرات والتي جاءت تحت عنوان : « باب المد وعلله وأصوله » :

« قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المدُّ في أيّ شيء يكون ، ولأي شيء يكون ؟

فالجواب : ان المدّ لا يكون إلاَّ في حروف المدِّ واللّين ـ وهي الألف التي قبلها فتحة ، والواو التي قبلها ضمّة ، والياء التي قبلها كسرة ـ وإنما يكون المدّ في هذه الحروف عند ملاصقتهن لهمزة ، أو ساكن ـ مشددٍ أو غير مشدد ـ نحو « جاء » و« قائم » ودابَّة » و« اللائي » ـ في قراءة من أسكن الياء ـ .

ويكون المدُّ أيضاً في حرفي اللّين إذا أتت بعدهما همزة أو مشدد ـ وحرفا اللين : الواو والياء الساكنتان اللتان قبلهما فتحة نحو « شيء » و« سَوْء » .

فإن قيل : فما العِلّةُ التي أوجبت المدَّ فيما ذكرت ؟

فالجواب : أن هذه الحروف حروف خفية ، والهمزة حرف جَلْد بعيد المخرج صعب في اللفظ ، فلما لا صقت حرفاً خفياً خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاءً ، فَبُيِّنَ بالمدِّ ليظهر ، وكان بيانه بالمدّ أولى لأنه يخرج من مخرجه بمد فَبُيِّنَ بما هو منه .

وبيان حرفي اللين بالمد ـ دون البيان في حروف المدِّ واللين ـ لنقص حرفي اللين ـ بانفتاح ما قبلهما ـ عن حروف المد واللين اللواتي حركة ما قبلهن منهن فَقَوينَ في المد لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن . وضعف حرف اللّين في المد لكون حركة ما قبله ليست منه .

وأصل « المد واللّين » للأَلِف لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ما قبلها أبداً عن حركته . والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما ، وإنما شابها الأَلِف إذا سكنا وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألِف .

فإن قيل : ما علَّة ورش في مَدِّه « آمن وآدم ، ويستهزئون ، ومتكئين ، وأُوتي ، وآتينا » وكُلَّ حرف مدٍّ ولين ـ قبله همزة ، قبلها متحرك أو ساكن ـ من

شرحه ان في اسمها تفصيلا ونحو ذلك فمن قوم ... ذلك
ايهما افضل لم يصح فالجواب باسم الفاضل فيهما ولو
جيء باو في هذا لجاز حتى تاتي لاسم ثالث معه
ام يقع فيه التفاضل فتقول ازيد افضل وعمرو ام خالد
كانك قلت احد هذين افضل ام خالد فالجواب في هذا
ايهما ان كان احد الاولين افضل وخالد ان كان
هو افضل ولو لم تاتي بخالد لم يحسن الا بتصيير المعنى
احد هذين افضل وهذا كلام تافه لان افعل لا ينفرد
ومع هل بمنزلة ام لا فرق بينهما بخلاف كونهما مع الالف
ولهذا الباب احكام واصول يطول شرحها واكثر تصرفها
وما اشرت لك اليه منه كفاية اذا تدبرته واعملت النظر فيه
فهو باب غريب لطيف المعنى فافهم نفعنا الله بما عنينا
به تم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه بسم الله الرحمن الرحيم
واساله التوفيق واسال الله الصواب ونعوذ به من الخطا في القول
والخطاب ونرغب اليه في جميل ذلك في حسن المآب سالت
نفعنا الله واياك عن تمكين المد في آمن وآتى وآدم وشبهه
وذكرت ان قوما اعترضوا على طلبة المبتدئين في مده الكـ

صورة الصفحة الاولى من المخطوطة ويظهر فيها آخر كتاب «شرح كلا وبلى ونعم» وأول رسالة تمكين المد

منصوصاً في كل كتاب لاصحاب ورش علي انا السائكر علي من ترك مد برواية نقلها اذ قد وقع في بعض الكتب ترك مده وعن ورش ولعلنا نفصل مده لان عليه الجماعة من الامصار وعليه نصه اكثر الكتب من كتب المتقدمين وانما ينكر علي من روي بد وآية ما لم احد يعيب ويعترض علي عمل من خالف روايته فليس هذا حق العلم ولا وجه الا انصاف عليك بما روينا وما نقلت فالزمه ودع عنه واجب لسانك عن الطعن علي ما لم تروه فليس كل العلم وصل اليك ولا الروايات ضبطها حفظك ولا اتاك عن نبي ولا صاحب ان القران نزل بروايتك وقص علي قراءتك فافهم جميع ما ذكرت لك واتق الله في نفسك ولا تطعن علي كتاب الله بغير علم فقد نصحتك ان عقلت عصمنا الله تعالى من حمية الجاهلية تجاوز الحق والعلو في الباطل انه علي ذلك قدير تم بحمد الله وعونه وتأييده وصلى الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم تسليماً

ورضي الله عن اصحاب رسول الله

اجمعين تم

مشم

صورة الصفحة الاخيرة من المخطوطة

حروف المد واللين ، أو من حروف اللين ؟ .

فالجواب : أن الهمزة لا صقت حرف المدِّ واللّين وهو خفيٌ ـ فَبُيِّن بالمدِّ لئلا يزداد خفاءً .

وحُجَّة من لم يُمَكِّن مدَّه ـ وعليه سائر القُرَّاء ـ : أن الهمزة لما تقدمت أُمِنَ من خفاء حرف المدِّ واللين معها ، وإنما يُخاف من خفائه إذا كانت الهمزة بعده نحو « قائم » « وجاء » فلم يُمَكَّن مدُّه لكون الهمزة قبله ـ وهو الاختيار ـ لإجماع القراء على ذلك ، ولأن الرواة ـ غير ورش عن نافع ـ على ترك مده ، ولأن البغداديين رووا عن ورشٍ ترك تمكين مَدِّه ـ فمدُّه في الرواية قليل ـ إنما رواه المصريون عن ورش ، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب ، به يتأدبون وبه يقرؤون في محاريبهم وبه يدرسون . ووجهه ما قدَّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المدّ واللّين ـ قياساً على إجماعهم للمد إذا كانت الهمزة بعد حرف المدِّ واللين ـ والمدُّ في حرف المدِّ واللين ـ إذا كانت الهمزة بعده ـ أمكن من مَدّه إذا كانت قبله ـ لتمكن خفاء حرف المد واللِّين إذا كانت الهمزة بعده »[1] .

(١) الكشف عن وجوه القراءات : ١/ ٤٥ ـ ٤٨ .

[مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وأسأله التوفيق ، وأسأل الله الصواب ، ونعوذ به من الخطأ في القول والخطاب ، ونرغب إليه ـ جل ذكره ـ في حسن المآب .

سألتَ ـ نفعنا الله وإيَّاك ـ عن تمكين المدِّ في « آمن وآتى وآدم » وشبهه . وذكرتَ أن قوماً اعترضوا على الطلبة[1] المبتدئين في مَدِّ ذلك ، فَيُلْبِسونَ عليهم قراءتَهم ، ويورثونهم الشَّكَّ فيما قرؤوا به . وذكرتَ أنَّ أكثرَ ما يعترضون به ، أن يقولوا :

مَن مَدَّ [« آمن »][2] و« آتى » وشبهه ، فقد أخرجه من حَيِّز الخبر إلى حَيِّز الاستفهام .

وأنا أُبَيِّنُ لك فسادَ ذلك الاعتراض خاصّة ، دون غيره من الاعتراضات ، إذ قد وصل إليَّ في هذا المدِّ من الاعتراضات أشياءُ كثيرة ، وقد نَقَضْتُها ، وجعلتُها مرفوضةً[3] في جزأين ، وتأخَّرْتُ عن إعلان ذلك وإشهاره ، ولِنَقْضِ[4] جميع ما

---

(١) في الأصل طلبّة .

(٢) زيادة لابد منها كما يشير إلى ذلك عنوان الرسالة والمصادر التي ذكرتها وكما ورد ذلك في مكان آخر من هذه الرسالة .

(٣) في الأصل : منقوضة . ولعله تصحيف لـ « مرفوضة » .

(٤) في الأصل : « ولتنقضي » وهو تصحيف .

يعترضون به[1] فنضيفُ بعضَه إلى بعض إلى ما كتبت ، وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى .

فأُفْرِدُ هذا الكتابَ لِنَقْضِ الاعتراض بالاستفهام في مد « آمن وآتى وآدم » وشبهه ، إذ ذلك غَرَضُك ، وإذْ أكثرُ مَنْ يعترضُ مِمَّن[2] لا فَهْمَ لَه ولا درايةَ إنَّما يعترضُ بالاستفهام ، لِيُلْبِسَ على الطالبين القرآنَ ، ويوردَهُم موردَ الشَّكِّ فيما قرؤوا والله وليُّ التَّوفيق .

فصل [في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً]

فيقال لمن اعترض بالاستفهام في [مَدِّ][3] « آمن وآدم وآتى » وشبهه :

يجب على قولك أَيُّها المعترضُ أن لا يكون لكَ الاستفهامُ أبداً إلا ممدوداً ، لأنك جعْلتَ المدَّ أَصلاً للاستفهام حين قلتَ « آمن » : أخرجه بالمدِّ مِنْ حَيِّزِ الخبر إلى حيِّز الاستفهام .

ونحن نُريكَ أَيُها المعترضُ الاستفهامَ في كتاب الله عَزَّ وجَلَّ [غيرَ][4] ممدودٍ عندنا ، وذلك نحو : قوله تعالى : ﴿ أَفْتَرى على الله كذباً ﴾[5] . « أَسْتَكبَرْتَ أَمْ

---

(١) في الأصل : « يعترضوا » وهو خطأ من الناسخ . ولدى رجوعنا إلى كتب المؤلف نجد كتابين في نقض الاعتراضات التي اعترض بها على المدِّ لورش هما : « الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المد لورش » . و« وجوه كشف اللَّبْس التي لبَّس بها أصحاب الإنطاكي في المد لورش » .

(٢) في الأصل : « بمن » وهو تصحيف .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها المعنى .

(٥) سبأ : ٨ .

كُنْت »[1] . « أَسْتَغْفَرْتَ لَهم »[2] « أَتَّخَذْتُمْ عِنـدَ الله عَهْداً »[3] « أئِـذا كُنَّا »[4] . « أئفكاً آلهة »[5] . وشبهه كثير غيرُ ممدود ، ولفظهُ لفظُ الاستفهام . فهذا مما يُبْطِلُ أَصْلَكَ الذي أَصَّلْتَ ، وجَعَلْتَ الاستفهامَ مِن شرط المدِّ .

ولا بُدَّ لَكَ أَيُّها المعترضُ أَن تقولَ : إن في « آدم ، وآتى وآمن » مِن المدِّ ما ليس في الألفاظ التي[6] لفظُها لفظ الاستفهام ، لأنك تُقِرُ أنَّ مَدَّ « آمن وآدم ، وآتى » قَدْرُ أَلِف . ولا تقولُ : إنَّ في « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم » و« أَتَّخَذْتُم عِنْدَ الله عَهْداً » وشبهه مَدّاً ، فقد حصلَ مِن قولِك أن ا لخبرَ فيه مدٌ ، والاستفهام لا مَدَّ [فيه][7] فهذا نقضٌ لاعتراضِكَ وجَعْلِكَ المدَّ مِن علامات الاستفهام .

فصل : [في وقوع الخبر أشبع مدا من الاستفهام]

ويقال : نُريكَ نحن أيُّها المعترضُ الخبرَ في القرآن ممدوداً قدر أَلِفيْن ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **ولا آمِّين البيتَ الحرامَ** ﴾[8] هذا خبر ، وهو ممدودٌ قَدْر أَلِفَيْن عندَنـا وعنـدَكَ و ﴿ **آنـذرتَهُم** ﴾[9] و ﴿ **آقــرَرْتُم** ﴾[10]، و ﴿ **آنْتَ قُلْت**

(١) صَ : ٧٠ .
(٢) المنافقون : ٦ .
(٣) البقرة : ٨٠ .
(٤) الإسراء : ٤٩ و ٩٨ ـ وقد قال مكي في « التبصرة » : قرأ الحرميان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية جعلوها بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة غير أن أبا عمرو وقالون يدخلان بين الهمزتين ألفاً فيمدان حينئذ . وقرأ الكوفيون وابن عامر بالتحقيق » ـ التبصرة في القراءات السبع : ص : ١١١ .
(٥) الصافات : ٨٦ ـ هذه من المواضع الستة التي خالف فيها هشام الجماعة حيث قرأها بتحقيق الهمزتين ويدخل بينهما ألفاً فيهمز ثم يمد ثم يهمز . ـ انظر التبصرة : ١١٢ .
(٦) في الأصل : الذي .
(٧) زيادة يقتضيها الكلام .
(٨) المائدة : ٢
(٩) البقرة : ٦
(١٠) آل عمران : ٨١

لِلنَّاس ﴾(1)* وشبهه مما لفظُه لفظُ الاستفهام ممدودٌ قَدْرَ أَلِفٍ ـ على قولك وروايتِك ـ فقد حَصَلَ الخبرُ أشْبَعَ مدّاً مِنَ الاستفهام . فهذا نَقْضٌ لاعتراضِك بأَنَّ المدَّ مِن علامات الاستفهام .

فإن قال : إنما مَدَدْتُ « آمِّين » من أجل المشدَّد ، قيل : وكذلك مَدَدْنا نحن « آمن وآتى » من أجل الهمزةِ وَحَرْفِ المدِّ . فإن كان المَدُّ في « آمِّين » أَخْرَجَهُ(2) إلى الاستفهام وَجَبَ مِثْلُه في « آمن وآتى » وإن كانَ لم يُخْرِجْه إلى الاستفهام وجَبَ مِثْلُه في « آمن وآتى » وذلك لم يُخْرِجْه إلى الاستفهام أَبداً فاعْلَمْه .

فصل : [في أن المدَّة الثانيةً الحادثةَ في الوصل ـ على قراءة ورش ـ لَيْسَتْ للاستفهام]

وأَسأَلُ هذا المعترض(3) عن قوله تعالى : ﴿ جاءَ أَحدهم ﴾(4) و ﴿ شاءَ أَنْ

---

(1) المائدة : ١١٦

(*) قال مكي في كتابه « التبصرة » صفحة ١٠٦ : ـ

قرأ الحرميان ـ ابن كثير وابن عامر ـ وأبو عمرو وهشام في ذلك بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية ، فيمدون حينئذ غير أن مد ابن كثير انقص قليلا .

وتسهيلهم للثانية مختلف فيه :

ـ أما أبو عمرو وقالون وهشام : فإنهم يحققون الأولى ويجعلون الثانية بين الهمزة والألف ويدخلون بينهما ألفا . وكذلك يفعل ابن كثير غير أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفا .

ـ وأما ورش : فإنه يبدل من الثانية ألفا فيمد لأنه استفهام ، ولأنها همزة تقدمت حرف المد واللين وأن الألف بعدها ساكن وهو النون من « أأنذرتهم » و «أأنت» وقد قيل : إنه يجعلها بين الهمزة والألف ـ وهو أقيس في العربية ـ ولكن يتمكن إشباع المد مع البدل ما لايتمكن مع غيره . وبالاشباع قرأت .

وقد ذكر الشيخ أبو الطيب في بعض كتبه عن ورش أنه يدخل بين الهمزتين ألفا في المفتوحتين خاصة مثل قالون ـ وما علمت أن أحدا ذكر هذا عن ورش غيره ـ فعلى هذا تمد لورش كقالون ويتمكن المد ويحسن .

وقرأ أهل الكوفة وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين .

(2) في الأصل : أجرجه وهو تصحيف .

(3) في الأصل : المتعرض وهو تصحيف .

(4) المؤمنون : ٩٩

يتَّخِذَ ﴾[1] و ﴿ شاءَ أَنْشَرَه ﴾[2] - في قراءة ورش - للاستفهامِ أَمْ لِغَيْرِ الاستفهام ؟ .

فلابُدَّ أَن يقول : لا اسْتفهامَ في هذا . فَيُقالُ له : أَفَثَمَّ مدٌّ أَمْ لا ؟ فلابُدَّ أَن يُقِرَّ[3] بالمدِّ ، وإلَّا خرجَ مِن روايةِ ورشٍ لروايةِ قالون .[4] فيقالُ : هذا دخل في هذا وشبهه .

قيلَ : إن لم يكن - أعني المَدَّةَ الثانية الحادثةَ في الوصل - للاستفهام ،[5] فأين ما أَصَّلْتَ أَنَّ المْدَّ إذا حدَثَ أَخْرَجَ الكَلِمَةَ إلى الاسْتِفهام ؟ !

فصل : [في رُجُوعِ البَعْضِ عن الاعْتِراضِ بالاسْتِفْهام إِلى الاعتراضِ بِغيْرِه] .

وقد كانَ خاطبني بعضُ مَنْ يَعْتَرِضُ على الْمَدَّ في « آمن » بالاستفهام فَلَمَّا أَرَيْتُه الاستفهامَ غَيْرَ الممدود ، والخَبَرَ ممدوداً في « آمن » رَجَعَ عن الاعْتِراضِ بالاستفهام ، واعْتَرضَ بأشياءَ أُخَر غَيْرِ الاستفهام هي أَضْعَفُ من اعتراضِه بالاستفهام قد نَقَضْتُها معَ غَيْرِها فيما جَمَعْتُ من الاعْتراضات .

---

(١) الفرقان : ٥٧

(٢) عبس : ٢٢

(٣) في الأصل : يقرأ والأولى ما أثبتناه .

(٤) قال مكي في كتابه المخطوط - « التبيان في اختلاف قالون وورش » - : كان قالون رحمه الله - يحذف الأولى من الهمزتين إذا اجتمعتا من كلمتين وكانتا مفتوحتين نحو « جاء أجلهم » و « شاء أنشره » و « شاء أن يتخذ » وشبهه فيسهل الأولى من الهمزتين المفتوحتين ، ويجعل المكسورة الأولى كالياء المكسورة ، ويحقق الثانية ويجعل المضمومة الأولى كالواو المضمومة ، ويحقق الثانية ، وذلك نحو « هؤلاء إن كنتم » و « على البغاء إن أردن » و « أولياء أولئك » . وقال في « التبصرة » : قرأ قنبل وورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ويبد لان منها ألفا والأحسن : أن يترجم لقنبل : أنه جعلها بين بين . ولو رش : بالبدل ليصح له المد الذي روى عنه . ولو قيل : لورش بين بين ، لم يستنكر ، لأنه يمد لقرب الهمزة من الألف في حال التسهيل ، والبدل أمكن في إشباع المد .

(٥) في الأصل : لا للاستفهام . وهو خطأ من الناسخ .

فصل : [في وقُوع الاسْتفهامِ غيرَ ممدودٍ ـ على قِراءَةِ ورش ـ وَوُقُوعِه ممدوداً ـ على قراءة قالون ـ]

أَوْ يقالُ لمن اعترض بالاستفهام في مَدِّ « آمن وآدم آتى » : قولُه تعالى : ﴿ أَئِذا ﴾[1] ﴿ أَئنا ﴾[2] ﴿ أئفكاً آلهة ﴾ ،[3] وشبهه ـ في قراءة ورش ـ هل هو الاستفهامُ أَوْ خَبَر ؟ فلابُدَّ أن يقولَ : هو الاستفهامُ غيرَ ممدود . فيقالُ له : فما هو في قراءة قالون الذي قَدْ مَدَّه كُلَّه ؟ فلابُدَّ أَنْ يقولَ : هو الاسْتِفْهامُ أيضاً ممدود . فيقالُ له : أيُّ شيء أَحْدَثَت المدَّةُ ـ وقد كان الكلامُ قبلَ حدَثها استفهاماً فإنَّه لايجد للمدَّة في قراءة قالون معنىً أَحْدَثَته في الكلام غَيْر أنَّ المدَّة حالَت بين الهمزتين لاغير . فَيُقالُ له : فإذا كانَ الممدودُ في قراءَتِك وَروايَتِك وغَيْرُ الممدود اسْتِفهاماً انْتَقَضَ عَلَيْكَ جَعْلُكَ المدَّ دليلَ الاستفهام . وَبَطَلَ[4] ما اعْتَرَضْتَ به على مَدِّ « آمن » و « آدم » و « آتى » وشبهه .

فصل : [في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض : قولُه تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا هُمْ أَئِمَّةً يَهْدونَ ﴾[5] : أَسْتِفهامٌ هو أم خبر ؟ فلابد أن يقول : خبر . فيقالُ له : فَهَلْ بين لفظِه ولفظ « أئذا ، وأَئِنا وأَئِفْكاً » ـ في قراءة ورش ـ فرق ؟ فلابُدَّ أنْ يقولَ : لا فرق بينهما في اللَّفْظِ دون الترجمة ، فيقالُ له : فقد حَصَل لَكَ[6] لفظُ الخبَرِ مثلَ لَفْظِ الاستفهام ، بل هذا كتابُ اللهِ يَنْطِقُ بِضِدِّ دعواك ، فَلَوْ عَلِمْتَ أيّها المعترضُ أنَّ

(١) النازعات : ١١
(٢) الاسراء : ٤٩ ، ٩٨ والمؤمنون : ٨٢ والصافات : ١٦ والواقعة : ٤٧
(٣) الصافات : ٨٦
(٤) في الأصل : بطلت . وهو تصحيف
(٥) الأنبياء : ٧٣
(٦) في الأصل : له . وهو خطأ من الناسخ

الاستفهامَ إنما يُعْلَمُ بمعنى الكلام ، ودَلالة الخطاب لا بالمدِّ . لم تعترض على ما ثَبَتَ نَقْلُه بالمحال الفاسد من قولك : « إنَّ المدَّ يُخْرِجُ الخبرَ إلى الاستفهام » .

فصل : [في تساوي الخبر والاستفهام في المد]

ويقال له أيضا : « أَئِذا » و « أَئِنا » و « أَئِفْكاً » ـ على قراءة قالون ـ هو ممدود واستفهام(١) بلا خلافٍ عِنْدَنا وعِنْدَكَ . و « أَئِمَّة » ـ على ما رَوَى جماعةٌ عن إمام القُرَّاءِ وعالِمِهم أبي عمرو بنِ العلاء(٢) ـ هو بالمدِّ أيضاً ، مثل « أئِذا » و « أَئِنَّا » وهو خَبَرٌ لا استفهام ،(٣) فقد حَصَل المدُّ في الخبر والاستفهام فتساوَيا ، .

فهذا يُؤَكِّدُ نَقْضَ اعْتِراضِكَ وبُطْلانَ شُبْهَتِكَ في قولك : « إن المدَّ يُخْرِجُ الخْبَرَ إلى الاستفهام » .

فصل : [في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب] . .

ويقالُ لهذا المعترض : إن كُنْتَ مِمَّنْ لايُفْهِمُ أُصولَ كَلام العرب الذَّي به نَزَلَ القرآنُ ، فأنت أَقَلُّ مِن أن تُخاطَب ، أوْ يُرَدَّ عَلَيْك إذ لادينَ يَحْجُرُك ، ولا وَرَعَ

---

(١) في الأصل : استفهام . ولعل الواو سقطت من الناسخ

(٢) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله . . . الامام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة . . ولد سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين وقيل : سنة خمس وستين وقيل سنة خمس وخمسين . . . . كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد . قال الأصمعي : قال لي أبو عمرو : لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت ، لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها . . . وقال أبو عبيدة : كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف . . . قال عبد الوارث : ولد أبو عمرو بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة قلت قال غيروا حد مات سنة أربع وخمسين ومائة ، وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وأربعين ومائة . . . . قال يونس بن حبيب معزيا لأولاده : نعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شبها له آخر الزمان ، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه ـ غاية النهاية : ١/٢٨٨ ـ .

(٣) في الأصل : وهو خبر الاستفهام . . وهو تصحيف وتحريف من الناسخ .

يَرُدُّكَ عنْ أَن تقولَ في كتاب الله تعالى بِغَيْرِ عِلم .

وَإِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَفْهَمُ أصلَ كلام العَرَبِ فاسمَع لما أقول : [هَلْ رَأَيْتَ « الذّي » يوصَل بالاستفهام في جميع كلام العَرَب ؟ فيكون إذا مَدَدْنا « الذَّين آمنوا » في جميع القُرآن و « الذَّي آمن » أَخْرَجْناهُ بالمدِّ إلى الاستفهام . كيف يقع الاستفهام في صِلَةِ « الذي » والاستفهام لَه صَدْرُ الكلام ، [وهو يقعُ على ما بعدَه لا على ما قَبْلَه] ؟[1]

وَهَلْ رَأَيْتَ الاستفهامَ يَدْخُلُ بعدَ الألِفِ واللَّام ؟ أَوْ بَعْدَ حَرْفِ العَطْف ؟ أو على الأَمْر ؟ أَو في خَبَر الابتداء ؟ فيكون إذا مَدَدْنا ـ « وبالآخرة »[2] و « الآصال »[3] و « فآمِنوا »[4] و « ثم آمنوا »[5] و « آتى المال »[6] و « كل آمن »[7] **وشبهه ـ أدخلناه في الاستفهام ؟ وكيف يقعُ الاستفهامُ بعدَ حرف العطف ؟ أو بعدَ الألف[8] واللام ؟ أو بعد الابتداء ؟ أو على الأمر[9] ؟ هذا ما لا يوجد في كلام العرب .**[10]

---

(١) في الأصل : وهو يقع ما بعده مما قبله . وهو تصحيف وتحريف . ولعل ما أثبتناه أقرب للصواب .

(٢) البقرة : ٤

(٣) الأعراف : ٢٠٥ وقد جاءت في الأصل و « بالآصال » .

(٤) آل عمران : ١٥٨

(٥) آل عمران : ١٣٧

(٦) البقرة : ١٧٧

(٧) البقرة : ٢٨٥

(٨) في الأصل : أو بعد ألف

(٩) يلاحظ أن الأمثلة « وبالآخرة » والآصال : للألف واللام ، و « فآمنوا » للأمر و « ثم آمنوا » للعطف . و « آتى المال » و « كل آمن » لخبر الابتداء ويتضح ذلك بمراجعة الكلمات في مواقعها من الآيات حيث جاءت « وآتى المال» في خبر « ولكن » : « ولكن البر من آمن بالله . . وآتى المال » وكذلك « كل آمن » جاءت خبرا لـ « المؤمنون » : « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله . . »

(١٠) جاء في الأصل بعد هذه الكلمة : « جهل منك ينقض عليك » . وهو كلام مقحم خطأ من الناسخ أو كلام مبتور .

وهـل أيهـا المعتـرض إذا مـددنـا ﴿ **أُوتى** ﴾[1] و ﴿ **أوحي** ﴾[2] و ﴿ **إيمان** ﴾ [3] و ﴿ **إيتاء ذي القربى** ﴾ [4] وشبهه يدخل عليها فيه استفهام ؟ أَترى الاستفهامَ يكونُ مضمومَ الأَوَّل ، أو مكسورَه في كلام العرب ؟

هـذا ما لايجـوز أن يكون البتَّـةَ . وهـل إذا مـددنـا ﴿ **خـاطئين** ﴾ [5] و ﴿ **خاسئين** ﴾ [6] و ﴿ **مستهزئون** ﴾ [7] و ﴿ **الخاطئون** ﴾ [8] وشبهَه يدخلُ علينا فيه استفهام ؟ أترى الاستفهام أن يكون في وسط الكلمة ؟ هذا ما لا يكونُ أبداً . فاعتراضك بما لايجوز في الكلام العربي اعتراضٌ فاسد . وهل أيها المعترض تجد في كلام العرب كلاماً أَوَّلُهُ استفهامٌ ، وآخرُه خبر واقع ؟ فيكون إذا مَدَدْنـا ﴿ **آمن الرَّسول** ﴾ [9] قد استفهمنا وما[10] رأيتَ بعدَه : «كلٌّ آمن بالله» ؟ فأخبر الله تعالى ـ جل ذكره ـ عن وقوع الإيمان من النبي ﷺ ومن المؤمنين . كيف يكون أول الكلام استفهاما ، وآخِرُهُ خبراً واقعا ، والاستفهامُ غير واقع على الحقيقة ؟

هذا تناقضٌ ليسَ في كلام العرب مِثْلُ هذا . فكيف يلزمُنا أيُّها المعترضُ ما ليس في كلامٍ له أَصل ؟ ؟ . وكُلُّ مَن اعترضَ علينا في مـدِّ « آمن » و « آدم » وشبهه بالاستفهام فلم يوقِعْـهُ فيما اعتـرضَ به إلاَّ جهلُه بـالعربيـة ، وَقِلَّةُ علمه بتصاريفِ لسان العرب الذي نزلَ به القرآن ولو كان عالماً بذلك لم يعترض[11] بهذا الاعتراض لأن فسادَه ظاهر .

---

(١) البقرة : ١٣٦
(٢) الأنعام : ١٩
(٣) الطور : ٢١
(٤) النحل : ٩٠
(٥) يوسف : ٢٩
(٦) البقرة : ٦٥
(٧) البقرة : ١٤
(٨) الحاقة : ٣٧
(٩) البقرة : ٢٨٥ ونصها : « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لانفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير »
(١٠) يريد المؤلف : « أوما » فحذف همزة الاستفهام ، وحذفها سائغ جائز .
(١١) في الأصل : « يتعرض » . وهو تصحيف .

فصل : [في عدم ذكر النحويين المدَّ من علامات الاستفهام] .

ويقالُ لهذا المعترضِ : إنْ كُنْتَ نَظَرْتَ في شيءٍ مِنْ عِلْمِ لسان العرب ، فابحَثْ في كُتُبِ النحويين الكوفيين والبصريين المتقدمين منهم والمتأخرين هل تجدُ أَنَّ أحداً ذكر أَنَّ المدَّ من علامات الاستفهام ؟ فإنك لا تجدُ ذلك أبداً ، إنما قال جميعُهُم : يُعْرَفُ الاستفهامُ بأَنْ يَحْسُنَ في موضع الألِفِ[١] « هل » أَوتأتيَ بعد الألف « أم »[٢] - بهذا رسموه -[٣] لم يجعل أحد المد من علامات الاستفهام البتة إلّا في ألف[٤] الوصل التي مع اللام إذا دخلت عليها ألف الاستفهام خاصة ، فإن المدَّ يَلْزَمُ لِثباتِ أَلِفِ الوَصْل . وفي « وايْمُ الله » اختلاف .

فلو رأى هذا المعترضُ شيئاً من كتب النَّحْويين لَزَجَرَهُ ذلك عن أن يعترضَ على كلام العرب بما لم يقل به أَحدٌ من العلماء بكلام العرب .

فصل : [في أن الخبر الممدود لايشبه الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض : إن الاستفهام لو أردناه في « آمن » لقلنا « أآمن » بهمزتين مفتوحتين مُحَقَّقَتَيْنِ بعدهما ألف عوضٌ من الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل ، وذلك لا يجوز في الخبر ، فكيف يُشْبِهُ الخبرُ الاستفهامَ[٥] إذا مددناه ؟[٦]

---

(١) يريد المؤلف بالألف : « همزة الاستفهام » .

(٢) في الأصل « أو » والظاهر أن تصحيف لـ « أم » لأنها هي التي تأتي بعد همزة الاستفهام معادلة لها .

(٣) في الأصل : « في هذا رسموه » والظاهر أنه خطأ من الناسخ .

(٤) في الأصل : الألف . وهو خطأ من الناسخ .

(٥) في الأصل : بالاستفهام . ولعله خطأ من الناسخ .

(٦) في الأصل : مددنا . وما أثبتناه أولى .

فصل : [في أَنَّ الاستفهامَ أطولُ مَدّاً من الخبر وأكثرُ حروفاً]

ويقالُ له : إذا أَردنا تسهيلَ الهمزةِ في الاستفهام في « آمن » مَدَدْنا مَدّاً مُشْبَعاً مُطَوَّلاً تبينُ به الهمزةُ مُحَقَّقَةً بعدها همزةٌ بينَ بين ، بعد ذلك أَلِفٌ مُبْدَلَةٌ من فاء الفعل ، وليسَ نفعلُ ذلك في الخبر ، بل نَمُدُّ الخبرَ مَدّاً متوسِّطاً ، فَمِن أَيْنَ يَتَشابهان[1] وأَحَدُهما أَطولُ من الآخر في المدِّ وأَكثرُ حروفاً ؟!

فصل [في أن موضع النزاع كَيْفيَّة المد المشْبَع والمد الذي دونه ، ولا يحكم ذلك إلا المشافهة]

ويقالُ : إن الاستِفهامَ في « آمن » يَلْزَمُه في التَّسهيل همزةٌ بَيْنَ بَيْنْ ـ وليس ذلك في الخبر بَيْنَ بَيْنَ ـ تظهر في لفظ المجودين[2] للقراءة . فذلك فرقٌ بين الاستفهام والخبر .

وما أَرى دُخِلَ عليك أَيُّها المعترض[3] [إلاَّ مِن عَدَم إِدْراكِ ذلك . وَيُقالُ لهذا المعترض[4]] :[5] ما الفرقُ عندكَ أَيُّها المعترضُ بين الاستفهام والخبر في « آمن » ؟ فلا بُدَّ أَن يقولَ : الاستفهامُ أَطْوَلُ مَدّاً من الخبر فيوافقُ قَوْلَنا ، أَو يقول[6] : لا مَدَّ في الخبر فيخالفُ روايتَه ويلزَمُه حذفُ حرفٍ من « آمن ، وآدم ، وآتى » وشبهه حيثُ وقع ـ وهذا إلحادٌ في كتاب الله سبحانه وتعالى فليسَ بيننا وبين هذا المعترض إلاَّ كيفِيَّةُ المدّ المشبَع ، والمدِّ[7] الذي دونَه وذلكَ مِمَّا لا تحكُمه إلاَّ المشافَهةُ .

---

(١) في الأصل : يشبهان . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : المجردين . ولعله تصحيف .

(٣) في الأصل : المتعرض المعترض . وهو خطأ من الناسخ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سقطت « ما » من الأصل .

(٦) سقطت الهمزة من الأصل .

(٧) في الأصل : للمد . وما أثبتناه أولى .

فصـل : [في أن المدَّ لا يُحْصَر وأن تقديـره بالأَلِفـات للتقـريب عـلى المبتدئين]

والتَّقديرُ عندنا لِلْمدِّ بالأَلِفات ، إنّما هو تقريبٌ على المبتدئـين ، وليس على الحقيقة لأنَّ المدَّ إنَّما هو فتحُ الفَم بخروج[١] النَّفس مع امتداد الصَّوت ، وذلك قَدْرٌ لا يعلمه إلا اللَّه ولا يدري قَدْرَ الزَّمان الذي كان فيه المدُّ لِلْحَرف ولا قَدْرَ النَّفَسِ الذي يخرجُ مع امتدادِ الصَّوْتِ في حَيِّزِ المدِّ إلَّا الله تعالى .

فمن ادَّعى قَدْراً لِلْمَدِّ حقيقةً فهو مُدَّعي علم الغيب ، ولا يَدَّعي ذلك مَنْ له عقلٌ وتمييز[٢] . وقد وقع في كُتب القُرَّاء التَّقديرُ بالأَلِفِ والأَلِفَـيْنْ والثلاثـة ـ على التَّقريب ـ[٣] لِلْمتَعَلِّمين . ألا ترى أَنَّهم حين أَرادوا التَّحقيقَ لِلْمَدِّ ذكروا أنـه لا يحكُمُه إلَّا المشافهة . وقسَّمه بعضهُم على خمسِ رُتَب . وعلى أربع رُتَب ، وبَعْضُهُم على ثلاثِ رُتَب ولم يقل أحد من القُرَّاء والنحويين : إن المدَّ يحصر في قَدْرِ أَلِفٍ . وقَدْرِ أَلِفَيْنْ ، وإنَّه لا يكونُ أكثرَ ولا أَقَلّ . هذا لم يَقُلْه أحد . ألا ترى أن أبا اسحاق الزَّجاج[٤] قال : لو مَدَدْتَ صوتَكَ يوماً وليلةً لم يكن إلَّا ألفاً واحداً ؟

ألا ترى إلى قول سيبويه[٥] في حروف[٦] اللين : هي حروف[٧] المد التي تَمُدُّ بها الصَّوْتَ ، وتلك الحروفُ : الأَلِفُ والياءُ والواو ، وقد ذَكَرَ أَنَّ الصَّوْتَ يُمَدُّ بها ،

---

(١) في الأصل : يخرج . وهو تصحيف وتحريف .

(٢) في الأصل : ولا تمييز . وهو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل : التقدير . وهو تصحيف وتحريف .

(٤) هو إبراهيم بن السري الزجاج أبو إسحاق : عالم بالنحو واللغة توفي سنة ٣١١ هـ انظر ترجمته في « إنباه الرواة » : ١٦٣/١ .

(٥) وهو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ـ فارسي الأصل ـ هاجر إلى البصرة ونشأ بها وطلب العلم على علمائها حيث لازم الخليل بن أحمد وأخذ ما عنده كما كان يرتاد كبار الشيوخ والأئمة لاستكمال علومه مثل حماد بن سلمة وغيره . برع في علم النحو حتى أصبح إمام النحاة وكتابه « الكتاب » يعتبر الأساس في هذا العلم توفي في الأهواز وقيل بشيراز وقيل بـ « ساوة » وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ هـ .

(٦) و (٧) في الأصل : حرف . وهو خطأ من الناسخ .

ولم يحُدَّ مقدارَ المدِّ ، قال : ليس شي أَمَدَّ لِلصَّوتِ منها يعني ـ الألف والياء والواو ـ فَأَطلقَ ا لمدَّ ولم يَحْصُرْهُ .

وفي كتابه هذا أشياءُ كثيرة[1] قد جمعتُها في غير هذا الكتاب كُلُّها بِإِطْلاق المدِّ من غير حصرٍ ولا مقدار . وكيف يُحْصَرُ النَّفَسُ ومَدُّ الصَّوت وذلك قَدْرٌ لا يعلمه إلاَّ الله ـ عزَّ وجل ـ .

فصل [في الردّ على مَن ادّعى أن تقدير المدّ بالألفات على الحقيقة]

ويقال لِمَن ادَّعى أَنَّ المدَّ على قَدْرِ أَلِف وقَدْرِ أَلِفَيْن حقيقةً ، لو حَلَفَ رجلٌ بِصَدَقَةِ ما لِه أَوْ بعِتْق عبدِه ، أو بطَلاقِ امرأَتِه أنَّه يَقْدِرُ أَن يَمُدَّ « دابَّة » مثل « حاميم » قال [أو كان حَلَفَ][2] أنه يقدر أَن[3] يَمُدَّ « آمن » نصف مَدِّه لـ « جاء » حقيقةً ، أو حَلَفَ أنه يَقْدِرُ أَنْ يَمُدَّ « آدم » ثُلُثَ مَدِّه لقوله تعالى : ﴿ **وقالوا آلهتُنا خيرٌ أَمْ هو** ﴾[4] أو[5] حَلَفَ أَنه يَمُدُّ « آلهتَنا » بثلاثة أَمثالِ مَدِّه لـ « آدم وآتى » هل هُوَ حانثٌ أَمْ لا ؟ ، فلا بُدَّ أن يحنثَ لأنه حلَفَ على علم لا يَصِلُ إليه حقيقةً البتَّةَ ، فَعُلِم مِن ذلك أَنَّ التقديرَ بالأَلِفات إنَّما هو تقريبٌ وتوطِئَةٌ للمبتدئين .

وكيف يَعْلَمُ الزمانَ الذي كان في حين لَفْظِه لـ « آدم » فيجعل ثلاثة أَمثالِه في مَدِّه لـ « آلهتنا » أَوْ يَعْلَمُ الزمانَ والنَّفَسَ الذي كان في حال مَدِّه لـ « آلهتنا » فَيَأْخُذَ ثُلُثَه فيجعَلَه لِمَدِّه « آدم » و« آتى » ؟ هذا جهلٌ عظيم !!

---

(١) في الأصل : كثير وهو خطأ من الناسخ .

(٢) في الأصل : وكان أو حلف . وهو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل : انه وهو خطأ وهو خطأ من الناسخ .

(٤) الزخرف : ٥٨ .

(٥) في الأصل : أم . وهو تحريف .

وإنَّما جعلنا في « آلهتنا » مَدَّةً قدرَ ثلاث أَلِفات ـ على التقريب ـ لأنَّ أَصلَهُ ثلاثُ هَمَزَات . وكذلك ذكر ابنُ مجاهد[1] رحمه الله تعالى .

فصل [في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المدُّ من دلائل الاستفهام]

ويقالُ لِهذا المعترض : لا يخلو الاستفَهامُ الذي أَصْلُه همزتان ، والذي أَصلُه ثلاثُ همزات من أن يكونَ يعرفُ بالمدِّ أو دليل الخطاب . فإن كان يُعْرفُ بالمدِّ ، فيجبُ أَن يكونَ قولُه تعالى : ﴿ أَأَمِنْتُم مَنْ في السَّماء ﴾ و﴿ أَأَنتَ قُلْتَ ﴾ استفهاماً ، وذلك مِن مُعْتَقِدِه كُفر ، لِأَنَّ الله جلَّ ذِكْرُه لا يَستَفْهِمُ لَأنَّه عالِمٌ بجميع الأشياء . ويَجِبُ أَن يكونَ قولُ فرعون : « آمنتم » استفهاماً ، وليس كذلك[2] ، لِأنه قد عَلِمَ بإيمانِهم ، إذ كان ذلك بحضرته ، وإنَّما هو توبيخٌ وتَعْزير .

وإذا لم يكُن المدُّ من دلائل الاستفهام لوجودنا ما ليس ممدوداً ، دَلَّ[3] على أَنَّ الاستفهامَ لا يُعْرَفُ إلَّا بدليل الخطاب ، وإذا كان لا يُعْلَم إلَّا بدليل الخطاب لم يَدْخُل على مَنْ مَدَّ[4] « آمن » أَن[5] يكونَ مدَّ استفهاماً إذ الاستفهامُ لا يُعْلَم إلَّا بدليل الخطاب على « آمن » . فَمَدُّه[6] لا يبلُغُ به أَحدُ الاستفهامَ .

---

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبَّع السبعة . ولد سنة خمس وأربعن ومائتين بسوق العطش ببغداد . . . وبَعُدَ صِيتُه واشتهر أمره وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير . . . قال علي بن عمر المقري : كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة . . توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى . له كتاب « السبعة » في القراءات وقد طبع قبل سنوات بتحقيق الدكتور شوقي ضيف .

وترجمته في : غاية النهاية : ١/١٣٩ ـ .

(٢) في الأصل : ذلك وهو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل : ولا . وهو تحريف .

(٤) في الأصل : قد . وهو تصحيف .

(٥) في الأصل : إذ . وهو تصحيف .

(٦) في الأصل : مدة . وهو تحريف وتصحيف .

فصل : [لا يجوز توهُّمُ الاستفهام في « آمن الرسول » ـ ممدوداً كان أو غير ممدود ـ]

ويقـالُ لهذا المعتـرض : كيف يجوزُ أَنْ يَتَـوَهَّم مُسْلِمٌ الاستفهـامَ في « آمن الرسول » ـ ممدوداً كان أو غيرَ ممدود ـ هو[1] شاكٌ في ذلك ؟ هذا ما لا يتوهَّمُـه ذو عقل . وكيف يَتَوَهَّمُ ذلك ـ والمدُّ[2] ليس من علامات الاستفهام على ما بَيَّنا قبلَ هذا ـ ؟

فصل [لا يخلو قول المعترض على مدّ « آمن الرسول » بالاستفهـام من إحدى ثلاث]

ويقالُ لهذا المعْترِض : لا يخلوقَولُك :مَنْ مَدَّ « آمن الرسول » فقد استفهم : أن الاستفهامَ يجب في ذلك باللَّفْظِ والنِّيَّة أو باللفظ دون النية ، أو بـالنِّيَّة ، دونَ اللفظ :

ـ فَإِنْ كانَ بالنِّيَّةِ واللَّفظ : فالنِّيَّةُ لا يُحْدِثُها في هذا إلاَّ مُلْحِدٌ ، والله لمحاسِبُ عليها . ولستَ أَيُها المعترضُ مُطَّلِعاً[3] عليها فتوجبَها على أَحدٍ من الناس .

وإن كان بالنيَّةِ دون اللفظ ، فيجب أَنَّ مَن لم يَمُدَّ ونوى[4] ذلك يكونُ مستفهماً والنِّيَّةُ لا يعلَمُها إِلاَّ الله عز وجل .

وإِنْ كان باللَّفْظِ دونَ النِّيَّة ، فَواجِبٌ أَن يكونَ قولُه تعالى : ﴿ آمِّينَ البيتَ

(١) يريد المؤلف : « أهو » فحذف همزة الاستفهام . وحذفها جائز سائغ كما أشرنا إلى ذلك قبل .
(٢) في الأصل : المدّو . وهو خطأ من الناسخ .
(٣) في الأصل : مطلع . وهو خطأ من الناسخ .
(٤) في الأصل : وفق . وهو تحريف وتصحيف .

الحرامَ ﴾[1] ﴿ وشاءَ أن يتخذ ﴾[2] ، ﴿ وشاءَ أَنْشَره[3] ﴾ ﴿ وجاءَ أَحدهم[4] ﴾ وشبهه ، ذلك كُلُّه استفهاماً ، لِأَنَّ فيه لفظَ المدِّ ، وأَنْتَ قد أَوجْبْتَ الاستفهامَ بلفظ المدِّ مُعَرَّىً من النِّيَّةِ . وهذا كُلُّه مُفْسِدٌ لاعْتراضِك .

فصل : [في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مد الخبر دون الاستفهام] .

ويقال لهذا المعترض - بأن المدَّ يوجبُ الاستفهامَ - : هل المدُّ مِن علاماته ؟ فإن[5] لم يقله أفسد اعتراضه ، فإذا قال : المدُّ مِنْ علامات الاستفهام ، قيل له : فإنَّ مِنْ مذهبِك وروايتِك أن لا تمد ﴿ آنذرتهم ﴾[6] و ﴿ آنت قلت للناس ﴾[7] و ﴿ آقررتم ﴾[8] وشبهه ، إلا قدر ألف ، ولفظه لفظ الاستفهام كله . وروايتك ومذهبك أن تمد « آمن » و « آدم » و « آتى » قَدْرَ أَلِفٍ وهو خبر ، وسوَّيْتَ بين الخبر والاستفهام في المد ، ففسدَ قولُك : « إن المدَّ مِن علامات الاستفهام » .

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن « آنذرتهم » و « آقررتم » وشبهه لا مدَّ فيه البتَّةَ ، وأن « آمن » و « آدم » و « آتى »[9] قدر ألف ، فأي عمى أشد من هذا :

---

(١) المائدة : ٢ .

(٢) الفرقان : ٥٧ .

(٣) عبس : ٢٢ .

(٤) المؤمنون : ٩٩ .

(٥) في الأصل : وإن ولعله تصحيف من الناسخ . وما أثبتناه أولى .

(٦) البقرة : ٦

(٧) المائدة : ١١٦ .

(٨) آل عمران : ٨١

(٩) ساقطة من الأصل وقد ذكرها المؤلف مع « آمن » و «آدم » في عنوان الكتاب وفي كثير من المواطن .

[يقرون أن][1] الخبر ممدود[2] وأن الاستفهام ليس بممدود ، ثم يدعون أن المد يخرج الخبر إلى الاستفهام ؟!

فأي تغيير أبين من هذا ؟ يلتزمون[3] أن قوله تعالى ﴿ قال آقررتم ﴾ لا مد في « آقررتم » فإن قال : فيها مدٌّ مقدارُ أَلِف . فهذا من الإحالة والتبديل .

فصل : [في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام ، وبين الاستخبار والتوبيخ] .

ويُسْأَلُ هذا المعترض فيقال : قَدْرَ كَمْ تَمُدّ « آنذرتهم » و« آقررتم » و« آنتم أَشَدُّ خلقا » وشبهَه ؟ فإن قال : قَدْرَ أَلِف . قيل له : قد سوَّيْتَ بين مدِّه وهو استفهام ، وبين مد « آدم » و« آمن » و« آتى » وهو خبر . فإن قال : قَدْرَ أَلِفَيْن ، قيل له : قد سوَّيْتَ بين مَدِّه وأَصلُه همزتان ، وبين مَدَّ « آلهتنا خير » ـ على روايتك ومذهبك ـ أَن تَمُدَّ « آمن » و« آدم » و« آتى » قَدْرَ أَلِف وهو خبر فقد سوَّيْتَ بين الخبر والاستفهام في المد . فَفَسَدَ قولُك : « إن المدَّ مِنْ علامات الاستفهام » .

وقد التزم بعضُ هؤلاء المعترضين أنَّ « آنذرتهم » و« آقررتم » هو استفهام . [فيقال له][4]: أهو استفهامٌ معناه الاستخبار أم لا ؟ فلا بد أَنْ يقولَ لا ، لأنه تعالى لا يستخبر ، إنَّما يستخبرُ مَنْ يجهل ، فيقال : فهل بين مَدِّه ـ لو كان معناه الاستخبار ـ وبين مَدِّهِ ـ وهو بمعنى التوبيخ والتعزير ـ [فرق] ؟[5] فلابد أن يقول : لا فَرْقَ بينهما . فيقالُ له : فكيفَ مَدَدْتَ ما ليس باستخبار مثلَ مَدِّ الاستخبار ، فمن أين يُعْلَمُ الفرق ؟ فلا بد أن يقول : يُعْلَم بدليل الخطاب لا بالمدِّ ، فينقضُ دعواه في المد .

(١) زيادة يقتضيها السياق . وقد جاءت بهذا اللفظ في مكان آخر من الكتاب .
(٢) في الأصل ممدودا وهو خطأ .
(٣) في الأصل : يلزمون وهو تصحيف .
(٤) زيادة يقتضيها السياق
(٥) زيادة يقتضيها السياق .

فصل : [في أن معانيَ الاستفهام المتعددة تعرف بدَلالـة الخطاب لا بالمد] .

ويقال لهذا المعترضِ ـ قَوْلُك : « إنَّ المدَّ يُخْرِجُ الخبرَ إلى الاستفهام » ـ إلى أي شيءٍ يُخْرِجُهُ المدُّ ؟ إلى الاستفهام الذي معناه التَّسْوِيَة ؟(1) أم إلى الذي معناه التقريرُ ؟(2) أم إلى الذي معناه الإنكارُ ؟(3) أم إلى الذي معناه التَّبْكيتُ ؟(4) أم إلى الذي معناه التَّعَجُّبُ ؟(5) أم إلى الذي معناه الاستخبار ؟(6) أم إلى الذي معناه التَّنْبيهُ ؟(7) أَم إلى الذي معناه الإفهام ؟(8)

دُلَّنا إلى أيِّ معنىً من هذه المعـاني يُخْرِجُهـا المدُّ في « آمن » و « آدم » و « آتى » فَمِنْ أيِّ وَجهٍ ادَّعى فهو فاسد ، لأنَّ هذه المعانيَ كُلَّها في كلام العرب ، لايُدْخَلُ عليها إلا بالمخاطبة(9) وفيها(10) دليل الكلام من المعاني دون المد ، ولو(11) كان المدُّ هُوَ الدَّالَّ على ذلك ، لم نَدْرِ إذا مددنا أيَّ معنى أردنا . وهذا لو اعتقدناه لكان فيه فسادُ كلام العرب والتباسُ الخطاب .

فلو وقفَ هذا المعترضُ على هذه المعاني التي لفظُها لفظ الاستفهـام ، وعَلِمَ تصرُّفَها في كلام العرب وأَن المدَّ لايلزمُها إلا بِعِلَّةٍ أُخرى من لفظِها دون

---

(1) نحو قوله تعالى في الآية السادسة من سورة البقرة ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ .

(2) نحو قوله تعالى في الآية الثانية والسبعين بعد المائة من سورة الأعراف : ﴿ ألست بربكم ﴾ .

(3) نحو قوله تعالى في الآية الثامنة والعشرون من سورة الأعراف ﴿ أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾

(3) (4) نحو قوله تعالى في الآية السادسة عشرة بعد المائة من سورة المائدة : ﴿ أأنت قلت للناس ﴾ .

(5) نحو قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة الواقعة « ما أصحاب الميمنة » .

(6) الاستخبار : أن يكون ظاهره موافقا لباطنه كسؤالك عما لا تعلمه فتقول : ما عندك ؟ ومن رأيت ؟

(7) نحو قوله تعالى في الآيةالسادسة بعد المائة من سورة البقرة : « ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير » .

(8) في الأصل : الالتزام ولعله تحريف وتصحيف . والإفهام : نحن قوله تعالى في الآية السابعة عشرة من سورة طه : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ .

(9) في الأصل : المخاطبة وما أثبتناه يقتضية السياق .

(10) في الأصل : في وما أثبتناه يقتضية السياق لأن الضمير يعود على « المخاطبة » .

(11) كلمة « لو » ساقطة من الأصل ويقتضيها السياق .

معناها ، فيلزم بعضَها مما وجدت فيه تلك العِلَّةُ لم يعترض هذا الاعتراضَ ولكنه أَطْلَقَ لِسانَه بالخطأ ، ولم يُفَكِّر في العواقب .

وقاده قِلَّةُ عَقْلِه إلى ما لا يجوز الاعتراضُ به ولايسوغُ في العربية[1] الاعتمادُ عليه .

فصل : [في نسبة بعضهم هذا الاعتراض إلى الانطاكي والجواب عنه] . .

وقد بلغني أَنَّ بعضَ هؤلاءِ المعترضين به ،[2] نَسَبَ هذا الاعتراضَ إلى الانطاكي[3] رحمه الله تعالى . وقد كان الإنطاكي أَجَلَّ قدَرْاً من هذا الاعتراض فإنَّ كان وقَعَ به ذلك ، أو سُمِعَ منه ، فإنما أرادَ التَّقْريبَ على المبتدئين لَأنه خاف أن يُشْبِعوا المدَّ حتى يخرجَ عن حده في النقل ، فقال مُعَلِّماً لهم : لا تمدَّهُ لِئلَّا يَصيرَ مثلَ الاستفهام ، أو قال كلاماً بهذا المعنى ، لَأنه رحمه الله وصل إلى بلدٍ اختلف قَرَأَةُ قراءَتِه وخرجَتْ عن الصواب فلم يزلْ مَقَالُه بهم حتى أَصلَحَ كثيراً مما فسد .

وقد أُخْبِرْتُ عن أقرب تلاميذه إليه أنه قال : ـ

كُنَّا نُميلُ أكثرَ اللفظ في القرآن قبلَ مجيء الإنطاكي ، فلما وَصَلَ ورأَى ذلك مِنَّا أمرَنا أن نُفَخِّم كُلَّ ما كنا نميله ، فما زِلْنا كذلك حتى رَجَعَتْ أَلسِنَتُنا إلى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل : بها ، ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة .

(٣) هو محمد بن الحسن بن علي أبو طاهر الانطاكي إمام كبير مقريء شهير نزل مصر ، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم بن عبد الرزاق وهو من جلة أصحابه . . روى القراءة عنه عرضا علي بن داود الداراني وسماعا أبو الطيب بن غلبون . . قال الداني : خرج من مصر إلى الشام فتوفي في منصرفه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة . ـ غاية النهاية : ٢ /١١٨ ـ وللمؤلف كتابان في الرد على أصحاب الانطاكي : « الرسالة إلى أصحاب الانطاكي في تصحيح المد لورش » و « وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الانطاكي في المد لورش » .

التفخيم ، فلما استقمنا على التفخيم ، رَدَّنا إلى التوسط من اللفظ .
وهذا[1] من حسن سياسة منه رحمه الله تعالى .

وكذلك فعل في المدِّ ، وجد قَوْماً يُطوِّلونَ المدَّ جدًّا فرَدَّهم عنـه ومنعَهُم منه ، فظن الظَّانُّ أَنه إنما فعل ذلك ، لأنَّ المدَّ محصور في قَدْرٍ لايُجاوَز ، وليس كذلك ، إنما أراد أن يسوسهم بذلك ،[2] كما فَعَلَ في الإمالة . هذا تأويلنا له ـ رحمه الله ـ لأنه لم يكن مِمَّنْ يغيب عنه المقدارُ . ونظير هذا من قوله : تقسيمُه المدَّ مقدارَ أَلِف ، ومقدار أَلِفَيْن للتقريب[3] على المتعلمين كما وضع من كان قبله . ولم يكن ممن يخفى عليه أن النَّفَسَ وقَدْرَ الزَّمان الذي حدَثَ في حين المدِّ لا يُحْصَر ، ولا يَعْلَمُ حقيقتَه إلا الله تعالى .

فصـل : [في عدم جـواز المسـاواة في مقـدار المـد بين « قـال » و « أأنذرتهم » والتي زعمها المعترض] . .

وَمِنْ أعْجَبِ أمور هذا المعترضِ أَنه يزعُمُ أَن « قال وكان وسال » وشبهه مَدُّهُ مقدارُ أَلِف وأن « آنذرتهم » و « آقررتم » و « آلذكرين » : مده قَدْرُ أَلِف ، فكيف تسوغ المساواةُ بين مد « قال » و « آنذرتهم » ومد « كان » و « آلذَّكرين » هذا ما لا يجـوز أن يتوهمـه من له أصـل حِسٍ وفطنـة . ومتى ادعى المعتـرض أن مـد « آنذرتهم » و « آقررتم » و «آلذكرين» وشبهه أكثر من قَدْرِ أَلِف ، فقد خـالف روايتَه ، وانتقض[4] عليه قوله بما قدَّمْنا ذِكْرَهُ .

---

(١) في الأصل وهو هذا ، فكلمة « هو » زيادة لا ضرورة لها ولعلها من خطأ الناسخ .
(٢) في الأصل : ذلك . وهو من خطأ الناسخ .
(٣) في الأصل : التقريب وهو من خطأ الناسخ .
(٤) في الأصل : وينتفض . وما أثبتناه أولى مع السياق .

فصل : [في ما يلزم من أَقَرَّ المد في « آنـذرتهم » : أكان المـد لأنه استفهام أم لأنه أصله همزتان ؟]

ويقالُ ـ لمن أَقرَّ أنَّ في « آنذرتهم » و «آقررتم » و « آلذكر بين » وشبهه مدا ـ لايخلو مدُّك مِنْ أحَد وجهين : إمَّا أن تكون مَدَدْتُه ، لأنه استفهام ، أو لأنه أصله همزتان . فإن كنت مَدَدْت من أجل الاستفهام ، فذلك لايحْسُن . ولا يجوز مد « أَستغفرت لهم » . و « أَتخذتم » وشبهه .

وإن كُنْتَ مَدَدْتُه لاجتماع همزتين ، وجَبَ عليك مدُّ « آمن ، و آتى ، وآدم » لأنَّ أصله أيضاً همزتان . فإن قال : إنمَّا مدَدْت « آنذرتهم » لأنه[1] استفهام فيه همـزتان مفتـوحتان ، قيـل : فيجب أن لا تمد « آمِّين » لأنـه ليس فيه همـزتان مفتوحتان ، ولأنه ليس باستفهام . فمد ذلـك بما ليس فيـه رد عليك ونقض[2] لأصلك . ويجب أن لا تمد « أئذا » و « أئفكاً » لقالون ، لأنه ليس فيه همزتان مفتوحتان .

فإن قُلتَ : أمدُّ هذا من أجْل الألِف التي بعدَها الهمزةُ المفتوحـةُ . قيل لك : فكذَلك تمد « آمن وآدم وشبهه » من أجْل الألِف التي[3] بعـدها الهمـزة المفتوحة .

فصل : [في أن المدَّ نُقلَ عن ورش قراءةً ونصًا في الكتب وتركُ المدِّ نُقِلَ قراءةً لاغير] . .

ويقال لهذا المعترض : من أين لك ترك مدَّ « آدم » و « آمن » و « آتى »

---

(١) ورد في الأصل بعد « لأنه » هذا السطر : « استفهام فيه همزتان ، وذلك لايمد في قراءة ورش فإن قال : إنما مددته لأنه » . والظاهر أنه كلام مقحم خطأ من الناسخ لأن المعنى بدونه يستقيم ، ومعه لايستقيم .

(٢) سقطت الواو من (نقض) في الأصل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وليس ذلك منصوصاً ـ في كتاب الله ـ من المتقدمين ؟ انظر في هذا إن كُنتَ ديِّناً طالبا للحُجَّة ، فقد عَلِمْت أنَّ القراءةَ إنما تؤخذُ بالنَّقل لا بالرَّأي ، فابْحَث في كتب المتقدمين الرَّاوين عن ورش ، فإنك لا تجد أبداً نصَّاً : أنَّ ورشا لم يمُدّ « آمن وآدم وآتى » وشبهه ، وتجدُ في أكثرها النصَّ عليه : أنه قد مدَّه فتعلم عند ذلك صحَّة ما قد أنكَرْت ، وضعف ما قد أقررَت وتعلَّقتَ مِن تَركِ المدِّ .

فإن قُلتَ : إن تركَ المدِّ نُقِل إلينا قراءةً ، قيل لَك : لسنا نَطْعَنُ على ما نَقَلَ الثِّقاتُ ، ولا نَتَكلَّم فيما رَوَوْا إلا بالجميل ، لكنَّا نقولُ : إنَّ المدَّ قد نُقِلَ قراءةً ونصاً في الكتب ، وتَركَ المدِّ نُقِل قراءَةً لا غير ، وليس عليه نص في كتاب أحد ، والرواية إذا أتت بالنص في الكتب والقراءة كانت أقوى وأولى من رواية لم تنقل ـ في كتاب الله ـ ولا صحبها نص .

وما نقل بتلاوة ولم يؤيِّده نصُّ كتاب ، فالوهمُ والغلطُ ممكنٌ ممَّن[1] نَقَله إذ هو بشرٌ وإنما تَعَلَّقَ القُراء بنصوص الكتب ، لأنَّه عنـدهُم أثبت في الحفظِ لأنَّ الحفظَ يدخلُه الوهمُ والشكُ ، فليس روايةٌ يصحبُها النقلُ والنصُّ في الكتب من تأليف المتقدمين والمتأخرين مثلَ روايةٍ لايصحَبُها غيرَ أن يقول ناقلُها : كذلك قرَأت ـ ولا يدخل قولُه بنص كتاب ـ فهذا كتاب أبي يعقوب الأزرق ،[2] وداود بن أبي طيبة ،[3] وأبي غانم[4] وابن المجاهد[5] وابن أشته[6] وأبي طاهر ،[7] وابن

(١) في الأصل : من . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) هو يوسف بن عمرو بن يسار ويقال : سيار . . أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق ثقة محقق ضابط أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والاقراء بمصر . . توفي في حدود الأربعين ومائتين . ـ غاية النهاية : ٢/٤٠٢ ـ .

(٣) هو داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد أبو سليمان المصري النحوي ماهر محقق ، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه . . مات في شوال سنة ثلاث وعشرين ومائتين . ـ غاية النهاية : ١/٢٧٩ ـ

(٤) هو المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم المصري مقرىء جليل نحوي ضابط أخذ القراءة عرضا عن أحمد بن هلال . . وسمع الحروف من موسى بن أحمد عن ابن مجاهد . . ألف كتابا في اختلاف السبعة توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة ـ غاية النهاية : ٢/٣٠١ ـ

(٥) ابن مجاهد هو أبو بكر صاحب كتاب (السبعة) وقد تقدمت ترجمته .

(٦) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن أشته أبو بكر الأصفهاني أستاذ كبير . سكن مصر . . قرأ على ابن مجاهد . . توفي بمصر سنة ستين وثلاثمائة . .

(٧) هو أبو طاهر الانطاكي وقد تقدمت ترجمته .

غلبون[1] رحمة الله عليهم وغيرهم من القراء ، ليس في كتاب أحد منهم نص أن ورشا لا يمدُّ » : «آمن وآدم وآتى» وفي أكثرها النصُّ عليها أنه كان يمدُّ هذه الأشياء حتى قيل في بعض هذه الكتب : كان يمدُّ مدا بالغا . فاجتهد أيُّها المعترض في تصحيح روايتك واطلبها من مظانها فذلك أولى من الاعتراض على ما لم تبلغ إلى علمه . فقد نصحتك[2] أن تطلب نص روايتك وأن[3] تدع الاعتراض ، وأن تقرأ كما علِّمْتَ ، وتقول في روايتك : كذا قرأت . ولا تعترض بغير علم على ما ثبت نقُله عن الثقات واستقام وجهُهُ في كلام العرب ، واشتُهِرت روايتُه بالأمصار .

فقد كان هذا المدّ في سائرِ الأمصار مجمعاً عليه نحو مائة سنةٍ في بلدِكَ وغيرِه ، حتى رجَعْتَ أنْتَ وأشباهُك إلى تركِ المدِّ ، وبقيَ سائرُ أهْل الأمصار على ما كانوا عليه ، فاتَّق اللهَ وازدَجِرْ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ خالفَ روايتَكَ يجبُ أن تتولَّاه بالطَّعْن وقد كان لك واعظ لو عَقَلتَ في أقوال النبي ﷺ « إن الله يأمركم أن تقرؤوا كما عُلِّمْتُم » ،[5] وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تماروا في القرآن ، فإن المراء فيه كفر » .[6] ولو عَلِمْتَ أيُّها المعترضُ معنى قول النبي ﷺ : « إن هذا القرآنَ أُنْزِلَ على سبعة أحرف ، فاقرؤوا ما تيسّر منها »[7] لكان ذلك ما نعاً لك أن تعترضَ على شيءٍ قد صحَّ نقلُه .

---

(١) هو عبد المنعم بن عبيدالله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي نزيل مصر استاذ ماهر كبير . . ألف كتابه الارشاد في السبع . . توفي رحمه الله بمصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة . ـ غاية النهاية : ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١ ـ

(٢) في الأصل : حسبك ولعله تحريف لـ « نصحتك »

(٣) سقطت واو « وأن » من الأصل .

(٤) في الأصل : علقت . وهو تصحيف .

(٥) في كنز العمال : ٢/ ٥٦ : « قال لي جبريل : إن أمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما علم ولا يرجع عنه » وقد عزاه صاحب الكنز إلى مسند أحمد عن حذيفة .

(٦) ذكره في كنز العمال : ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ تحت أرقام / ٣٠٩٩ / ٣١٠١ / ٣١٠٣ / ٣١٠٤ وعزاه في الأول إلى ابن جرير والبارودي وأبي نصر السجزي في الابانة عن أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصاري وفي الثاني لمسند أحمد عن عمرو بن العاص .

(٧) أورده البخاري بلفظ « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه » فتح الباري : ٩/ ٢٣ .

أفتُراك أيّها المعترض أحَطْتَ علماً وفهماً بوجوه هذه السَّبْعةِ أحرف التي نزل بها القرآنُ وحَصَرَها عِلْمَك ، فلم تجد فيها مخرجا لمدٍّ « آمن » و « آدم » و « آتى » وشبهه فأنكرته ؟

أمْ لم تُحِطْ بذلك عِلماً فعاديتَه وانحَرَفْتَ عنه ، وقُلتَ برأيك ، واعْتَرَضْتَ بشهوتِك وكذلك فَعَلتَ ونسيتَ قول النبي ﷺ : « مَنْ قال في القرآن بِرأْيه ولم يُصِبْ فليتبوأ مقْعَدَهُ في النار » .(١)

أوَما عَلِمْتَ أيُّها المعترضُ أن القراءة سُنَّـةٌ تنقل عن السلف ولا تخـالف بالرأي ؟ أو ما سمعت قول ابن مسعود : « اتبعوا ولا تبتدعوا ؛ فقـد كُفيتم » . وقول عروة بن الزبير : « إنما قراءة القرآن سُنَّةٌ من السُّنَنِ ، فاقْرؤا كما عُلِّمْتُم » .

انظر بعين الإنصاف وتَرْكِ الحمية إلى جميع ما رسمتَهُ لكَ ، فإنك تُوَفَّقُ إن شاءَ الله تعالى ولا حَوْلَ ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم .

وقد رَأيْتُ من يعترِضُ على المد ، وقال : قد نص ابنُ مجاهدٍ أنَّ نافعاً لم يمدَّ « آمن » في قوله : « قال آمنتم » فقال : قرأ نافع بغير مد .

وهذا من المعترض غفلة : إنما ذكر ابنُ مجاهدٍ مَنْ قرأ بالاستفهام والمدِّ المُشْبَع ثم حكى عن نافع اعتراضه(٢) وأنه قرأ على الخبر وترجم بغير مده إضافة

---

(١) أخرجه الترمذي تحت رقم (٢٩٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وفي رواية : « . . . ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » وقد تكلم في سنده وانظر ما قيل فيه في جامع الأصول : ٢/٦ ومقدمة تفسير ابن كثير .

(٢) بعد هذه الكلمة أقحم في الأصل النص التالي وقد سبق ذكره فيما تقدم وهو خطأ من الناسخ : فإذا قال : المد من علامات الاستفهام قيل له : فإن من مذهبك وروايتك أن لا تمد « أنذرتهم » و « أأنت قلت للناس » و « أقررتم » وشبهه إلا قدر ألف ، ولفظه لفظ الاستفهام كله ، ومن روايتك ومذهبك أن تمد « آمن وآدم وآتى » قدر ألف وهو خبر وقد سويت بين الخبر والاستفهام .

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن « آنذرتهم و آقررتم » وشبهه لا ممدود فيه البتة ، وأن « آمن و آدم وآتى » وشبهه ممدود قدر ألف ، فأي عمي أشد من هذا ، يقرون أن الخبر ممدود ، والاستفهام ليس بممدود . ثم يدعون أن المد يخرج الخبر إلى الاستفهام فأي تغيير أبين من هذا يلتزمون أن قوله تعالى : « قال آقررتم » وإن قال فيها مد =

إلى ما هو أشبع منه في المد ، والدليل على ذلك أن قول ابن مجاهد « بغير » لايخلو :

ـ إما أن يكون نفيا عاماً للمدّ[1] في « آمن » فيكون ذلك من الحذف . ولم يروه أحدٌ ولا قرأ به أحدٌ و لا يجوز .

ـ أو[2] يكون أراد بغير مدٍّ مثل مدِّ الاستفهام ـ وهو الذي أراد ـ وكذلك نقول : إنَّ مَدَّ الخبر ليس مِثْل مدِّ الاستفهام ، فلا شاهد أنَّ تركَ المدِّ منصوص . وقد قال ابنُ مجاهد ـ في سورة « سبحان » ـ : روى خارجةُ عن نافع « أمَرنامترفيها » ممدوداً مثْلَ « آمن » فترجم عن « آمن » بالمدِّ ، فهذا نصٌ للمدِّ على « آمن » عن نافع بغير تأويل ، وهو قولُ ابن مجاهدٍ فاعلم .

فصل : [في الاعتِراض على مدِّ « شيء » و « سَوْء »]

ونظير الاعتراض في مد « آمن » و « آدم » وشبهه اعتراضهم في مدِّ « شيء » و « سَوْء » وشبهه . اعترضوا بغير حُجَّة ظاهرةٍ ولا روايةٍ فاشيةٍ . وأنا أبيِّنُ لك وجه فساد اعتراضِهم إن شاءالله .

= مقدار ألف ، فهذا من الاحالة والتبديل .

فصل :

ويسأل هذا المعترض فيقال : قدر كم تمد « آنذرتهم » و « آقررتم » و « آنتم أشد خلفاء » وشبهه ؟ فإن قال : قدر ألف . قيل له : قد سويت بين مده وهو استفهام ، وبين مد « آدم » و « آمن » و « آتى » وهو خبر .

وإن قال : قدر ألف ، وهو خبر . فقد سويت بين مده وهو استفهام وبين مد « آدم و آمن وآتى » وهو خبر .

وإن قال : قدركم ثم حكى عن نافع .

(١) في الأصل : لا مد وهو تحريف .

(٢) في الأصل : أن . وهو تصحيف .

فصل : [في أن « شيء » أصله : « فعيل »] .

يقال لهذا المعترض : إن « شيء »(١) قد ذكره جماعة من النحويين أن أصله « فعيل » فلو لم يكُنْ مدُّه جائزاً(٢) لا لتبس أصله ، والدليل على أنه أصله « فعيل » قولهم : أشياء ، أصلها : أشيآء على أفعلاء ، كصديق وأصدقاء . والكلام على هذا يحتاج إلى بسط وفيما أشرْتُ إليه كفايةٌ لأهل الفهم .

فصل : في أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما حرفا لين ، ولا يمتنع فيه المد] . .

ويقال لهذا المعترض في مد « شيء » « وسَوْء » وشبههما : أنْتَ أيُّها المعترضُ ، قد وافقتنا على مدِّ «سُوْء» و « سيءَ بهم » - في الوصل والوقف - ووافقتنا على مدّ « شيْءٍ » و « سَوْء » في الوقف وهي روايتك ورواية أصحابك ، ثم خالفتهم في مد « شيءٍ » و « سَوْءٍ » في الوصل . ما علتك في ذلك ؟ فإنه سيقول - : لا أمدُّ(٣) في الوصل - من أجل أن الياء من « شيءٍ » والواو من « سَوْءٍ » قد انفتح ما قبلهما ،(٤) وإنما تمدُّهما إذا انكسر ما قبل(٥) الياء وانضم ما قبل الواو ، فيقال له : فَلِمَ(٦) مَدَدْتَهما في الوقف - وما قبلهما مفتوح - فسوَّيْتَ بينهما وبين « سوء » و « سيء بهم » في الوقف ؟ فسيقول : مددت في التقاء الساكنين

---

(١) في الأصل : أشياء وهو خطأ من الناسخ . وقد قال ابن عصفور في الممتع - ٥١٣/٢ - : يخالف الفراء أبا الحسن في « شيء » الذي هو مفرد « أشياء » : فمذهب أبي الحسن أنه « فعل » كـ « بيت » ومذهب الفراء أنه مخفف من « فَيْعِل » والأصل « شيِّءْ » فخفف كـ « ميِّت » و « هيِّن » فقالوا « مَيْت » و « هَيْن » . وانظر في هذا أيضا كتاب « المنصف » لابن جني : ٩٤/٢ - ٩٨ وشرح الشافية : ٢١/١ - ٣٢ ، والانصاف : ٨١٢ - ٨٢٠ . ومشكل إعراب القرآن للمؤلف : ٢٣٨/١ - ٢٤١ حيث بسط الكلام على «أشياء»

(٢) في الأصل : جائز . وهو خطأ من الناسخ

(٣) في الأصل : لما مد وهو تحريف .

(٤) في الأصل : قبلها . وهو تحريف من الناسخ

(٥) في الأصل : قبلهما . وهو خطأ من الناسخ .

(٦) في الأصل : فلما وهو خطأ من الناسخ

ـ سكون الياء والواو ، وسكون الهمزة التي بعدهما إذ[1] وقَعَتْ بالإسكان ـ فيقال لـه : إذا كنت تمدُّه لالتقـاء الساكنين ، فيَجِبُ أن تَمُـدَّ « القدر » و « الصَّبْـر » وشبهه ، لأنه قد اجتمع ساكنان في الوقف ، فلابُدَّ إذن[2] من مدِّ هذه الاشياء لأنه منها .

ولا يجوز [3]أن يرجع فيقول : «مدَدْتُ» «شيْء وسَوْء» في الوقف ، لأن الياء والواو حرفا لين ، ولا أمدُّ «القدْر» و «الصَّبرْ» وشبهَه في الوقف ، لأنه لا حرف لين فيه»

فإن [القاريء إن أقرَّ] [4]أنَ الَياء والواو في «سيء» [5]و «سوء» حرفالين ، فقد سوَّى بينهما وبين واو «سَوْء» وياء « شيء » لأنهما عنده وعندنا حرفالين. فإذا سوَّى بينهما لم يمتنع مدُّهمُا في الْوَصْلِ [6] من أجل الهمزة، كما لم يمتنع مد « سوء » و « سيء بهم » من أجل الهمزة في قول جميع النحويين .

فإن ادَّعى هذا المعترضُ أَنه لايمد « شَيْء » و « سَوْء » في الوقف خالفَ روايتَهُ ولم يُمْكِنه الوقفُ إلا بحذفِ الهمزة ، وذلك لايجوز .

ويقـال له : قد نص سيبـويه وغـيره على أن الياء والـواو المفتوح ما قبلهما [7] حرفـالـين ، وأجـاز مدهما في كتابه ، وأجاز وقوع المد المشدَّد بعدهما ، والمشدد ـ لا يقــع بعــد ساكــن إلا وذلــك الــســاكــن يجوز فيه المــد ـ لا يكــون في حـــروف الـلـيـــن ، والمشـــدد أيضـــا لا يقـــع في جميــــع ذلـــك في جميـــع كـــلام الــعــرب إلا بعـد حرف لين [8]أو بعـد حـــرف متـحـرك ، وقـد ذكــر سيبويه جواب : « هذا ثوب بكر وجيب بكر » بالإدغام ،[9] والمدُّ لابُدَّ مِنه فيما

---

(١) في الأصل : إذا وهو خطأ من الناسخ

(٢) في الأصل : أن . وهو خطأ من الناسخ .

(٣) سقطت الواو من « ولا » في الأصل .

(٤) في الأصل : « القراءة إن قرأ » . وهو تحريف وتصحيف

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام

(٦) في الأصل : والوصل . وهو خطأ من الناسخ .

(٧) في الأصل : قبلها . وهو خطأ من الناسخ

(٨) في الأصل جملة زائدة بعد « ذلك » وهي كلام العرب إلا بعد حرف وهي خطأ من الناسخ .

(٩) انظر كتاب سيبويه : ٤/٤٤٠

قبل المدّغَم إذا كان ساكناً فَدَلَّ ذلك على أن الياء والواوَ المفتوح ما قبلهما[1] حرفالين ، ولا يمتنع فيه المدُّ ، وكذلك ذكر سيبويه « أُصيمّ »[2] و « أجيمّ » تصغير « أصمَّ » و « أجمَّ » فوقعت الياء المفتوح ما قبلها ممدودة لأجل التشديد الذي بعدها. وذكر سيبويه في باب النداء : أي زيد ـ بالمد لما[3] قبلها فتحة ـ فلولا[4] أنها حرف لين ما جاز مدها .

فصل : [إما أن يكون ياء « شيء » وواو « سَوْء » المفتوح ما قبلهما حرفالين أو من حروف السلامة] :

ويقال لهذا المعترض في مد « شيء » و « سَوْء » : لايخلو الياء والواو المفتوح ما قبلهما[5] من أن يكونا حرف لين ، كالألف والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم[6] ما قبلها ، أو يكونا من حروف السلامة كالدال والتاء والراء ، وشبهه ، فإن كانا من حروف اللين ، فالمد في حروف اللين حسن جائز عندنا وعندك مع الهمزة ، وإن كانا من حروف السلامة كالدَّال والتاء ، فَلِمَ أَجَزْتَ وقوعَ المشدَّد بعدهما ، وذلك لايجوز في التاء والراء والدال السواكن ، ولا في أخواتهم . وَلِمَ أجزَتَ مدَّهُما في الوقف أيها المعترض والمدُّ لايكونُ أبداً في جميع كلام العرب إلا في حرف اللِّين ؟

ألا ترى أنه لايجوز مد « بكر » و « عمرو » و « الصبر » و « القدر » وإن كان يجتمع (فيها)[7] ساكنان في الوقف .

(١) في الأصل قبلها وهو تصحيف .

(٢) ذكر ذلك سيبويه في ٤١٨/٣ حيث قال : « وذلك قولك في « مُدُقٍ » : « مُديقٌ » وفي « أصم » : « أُصَيِّمٌ » . ولم أر سيبويه عرض لكلمة « أجيم » تصغير « أجم » وقد وردت الكلمة في الأصل « صم » ولعلها تصحيف .

(٣) في الأصل : ما . وهو خطأ من الناسخ

(٤) في الأصل : فلو . ويبدو أنه خطأ من الناسخ .

(٥) في الأصل : قبلها . وهو خطأ من الناسخ

(٦) في الأصل : المضمومة وهو خطأ من الناسخ

(٧) زيادة يقتضيها السياق وفي الأصل : يجمع وهو تحريف .

فصل : [في جواز مد « شيء » و « سَوْء » وأنَّ ترك مدِّهما روايةٌ عن أصحاب ورش] . .

ويقال لهذا المعترض إن كنت نفيت مد « شيء » و « سَوْء » نظراً ، فقد أريناك وجه النظر ونص سيبويه ، وإن كنت نفيته رواية ، فعليك بكتب المتقدمين من أصحاب ورش فإنك لا تجد مدَّهمُا منصوصا في كل كتاب لأصحاب ورش . على أنا لسنا ننكر على من ترك مده برواية نقلها ، إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مده عن[1] ورش ولكنا نُفَضِّلُ مَدَّه ، لأن عليه الجماعة من الأمصار وعليه نَصَّ[2] أكثرُ الكتب من كتب المتقدمين .

وإنما ننكر[3] على من روى رواية ما ثم أخذ يعيب ويعترض على كل مَنْ خالف روايته فليس هذا حقَّ العلم ، ولا وجْهَ الإنصاف .

عليك بما رويت وما نقلت ، فالـزمْـهُ ، وذُبَّ عنـه ، واحبس لسانَـك عن الطعن على ما لم ترو ، فليس كُلُّ العلم وصل إليك ، ولا كُلُّ[4] الروايات ضَبَطَها حِفْظُك ، ولا أتاك عن نبي ولا صاحب ، أن القرآنَ نزل بروايتك ، ونصَّ على قراءتك .

فافهم جميع ما ذكرت لك ، واتق الله في نفسك ، ولا تطعن على كتاب الله بغير علم . فقد نصحتك إن عَقَلْت . عصمنا الله تعالى من حمية الجهل وتجاوز الحق والعلو في الباطل ، إنه على ذلك قدير .

تم بحمد الله وعونه وتأييده . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين .

---

(١) في الأصل : وعن ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة

(٢) في الأصل : نصه . وهو خطأ من الناسخ

(٣) في الأصل : ينكر . وما أثبتناه يتناسب مع ما سبق من الكلام .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .